



# الاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التغطية الصحية الشاملة في عام 2019 الغايات والالتزامات والإجراءات الرئيسية

في أيلول/ سبتمبر 2019، اعتمد زعماء العالم **الإعلان السياسي** الأكثر طموحاً وشمولاً بشأن الصحة في التاريخ في الاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة (الاجتماع الرفيع المستوى) بشأن التغطية الصحية الشاملة.

ويقع على عاتقنا كافةً دورٌ بالغ الأهمية نضطلع به لضمان خضوع هؤلاء الزعماء للمساءلة عما قطعوه من وعود، وعن تحويلهم الأقوال إلى أفعال. وتتقضي الخطوة الأولى أن نعرف بالضبط الالتزامات التي قطعها الزعماء خلال الاجتماع الرفيع المستوى.

تلخص هذه الوثيقة الغايات الرئيسية والالتزامات وإجراءات المتابعة الواردة في الإعلان السياسي بشأن التغطية الصحية الشاملة الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة المعقود في عام 2019، فيما يتعلق **بالمطالب الرئيسية** للحركة المعنية بالتغطية الصحية الشاملة. وقد حُدثت الوثيقة في ضوء أزمة كوفيد-19، التي تعزز أهمية المطالب الرئيسية من منظوري التغطية الصحية الشاملة والتأهب للطوارئ الصحية على السواء (انظر ورقة المناقشة بشأن التغطية الصحية الشاملة والطوارئ الصادرة عن شراكة التغطية الصحية الشاملة لعام 2030)، والالتزامات المحددة للتأهب للطوارئ الواردة في الإعلان السياسي.

وتقدم هذه الوثيقة، من خلال الجمع بين الطلبات الرئيسية والالتزامات الإعلان السياسي على هذا النحو، مخططاً للدعوة والمساءلة الاستراتيجية للجهات صاحبة المصلحة المتعددة بغرض المساعدة على ترجمة الالتزامات الصادرة عن الاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة إلى إجراءات عملية.

## التركيز على بعض التزامات الإعلان السياسي المختارة باستخدام المطالب الرئيسية للحركة المعنية بالتغطية الصحية الشاملة

يُقترح استخدام مجالات المطالب الرئيسية للحركة المعنية بالتغطية الصحية الشاملة كبنية وصفية لتيسير متابعة واستعراض التقدم المحرز في النهوض بالالتزامات الواردة في الإعلان السياسي. وتعد المطالب الرئيسية للحركة المعنية بالتغطية الصحية الشاملة برنامجاً مشتركاً طموحاً لتسريع التقدم صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة، قام بإعداده أعضاء شراكة التغطية الصحية الشاملة لعام 2030 وجميع الجهات الفاعلة في الحركة من أجل التغطية الصحية الشاملة: البرلمانين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والوكالات والشبكات والأوساط الأكاديمية. وقد أُدرجت المطالب الرئيسية للحركة المعنية بالتغطية الصحية الشاملة في الإعلان السياسي كأساس لجهود الدعوة المنسقة التي رُوّج لها جميع الشركاء معاً طوال فترة التحضير للاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة. وتتجلى المطالب الرئيسية بشدة في التزامات الإعلان السياسي بشأن التغطية الصحية الشاملة.



المطلب الرئيسي  
الأول: ضمان  
الاضطلاع بدور قيادي  
سياسي فيما



المطلب الرئيسي  
الثاني: عدم ترك أحد  
خلف الركب



المطلب الرئيسي  
الثالث: التشريع  
والتنظيم



المطلب الرئيسي  
الرابع: المحافظة على  
جودة الرعاية



المطلب الرئيسي  
الخامس: ضخ المزيد  
من الاستثمارات على



المطلب الرئيسي  
السادس: التحرك معاً



المساواة بين الجنسين



التأهب للطوارئ

## الغايات الرئيسية

يحدد الإعلان السياسي مجالات العمل الرئيسية اللازمة لصياغة الأغراض السياسية المعنية، وتوجيه عملية التنفيذ، وتسريع وتيرة العمل صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة. ويتضمن الإعلان أيضاً عدة غايات تشكل أساساً قوياً لتتبع التقدم المحرز.

«لذلك، نتعهد بتكثيف جهودنا ومواصلة تنفيذ الإجراءات التالية»:

**الإتاحة والحماية من المخاطر المالية: 24-** تسريع الجهود المبذولة لتحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030 لضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع طيلة مسار الحياة، وفي هذا الصدد نعيد التأكيد على عزمنا على:

أ- التغطية التدريجية لمليار شخص إضافي بحلول عام 2023، بهدف تغطية جميع الأشخاص بحلول عام 2030؛

ب- وقف ارتفاع النفقات الصحية التي يدفعها الناس من جيوبهم الخاصة وعكس الاتجاه الصعودي الكارثي لتلك النفقات، والقضاء على الفقر الناجم عن النفقات المتعلقة بالصحة بحلول عام 2030؛

**تعبئة الموارد: 42-** توسيع الخدمات الصحية الأساسية العالية الجودة، وتعزيز النظم الصحية وتعبئة الموارد في مجال الصحة في البلدان النامية، مع ملاحظة أنه وفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية، فإن إنفاق 3.9 تريليون دولار إضافي بحلول عام 2030 يمكن أن يمنع 97 مليون حالة وفاة مبكرة وأن يضيف ما بين 3.1 و8.4 سنوات إلى العمر المتوقع في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل؛

**الإنفاق العام على الصحة: 43-** تحسين المخصصات الصحية في الميزانية، وتوسيع الحيز المتاح للسياسة المالية بما فيه الكفاية، وإعطاء الأولوية للصحة في الإنفاق العام، مع ضمان استمرارية أوضاع المالية العامة، وزيادة الإنفاق العام بشكل مناسب، حسب الاقتضاء، مع التركيز بشكل خاص على الرعاية الصحية الأولية، حيثما كان ذلك مناسباً، وفقاً للسياقات والأولويات الوطنية، مع مراعاة ما أوصت به منظمة الصحة العالمية من تخصيص نسبة مستهدفة إضافية تبلغ 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أو أكثر؛

**القوى العاملة الصحية: 60-** اتخاذ خطوات فورية لمعالجة النقص العالمي في العاملين الصحيين البالغ 18 مليون عامل، ومعالجة الطلب المتزايد على القطاعين الصحي والاجتماعي الذي يدعو إلى توفير 40 مليون وظيفة للعاملين الصحيين بحلول عام 2030؛

عامتجال ن ع رداصل ا يسايسال نال عال  
ة دحت م الم مأل ل يوت س م ل ا ع ي فر ل  
ة ل م اش ل ا ع ي ط غ ت ل ا ن اش ب  
م ل ا ع ا ن ب ل ا ع م ك ر ح ت ل ا :ة ل م اش ل ا ع ي ط غ ت ل ا  
«ة ح ص ر ث ك أ»

يمثل هذا الإعلان السياسي التزاماً تاريخياً قطعه الزعماء ويضع التغطية الصحية الشاملة في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

«نحن، رؤساء الدول والحكومات وممثلي الدول والحكومات،  
المجتمعين في الأمم المتحدة في ٢٣ أيلول / سبتمبر 2019»:

5- ندرك أن التغطية الصحية الشاملة أمرٌ أساسيٌ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ليس ما يتعلق منها بالصحة والرفاه فحسب، بل أيضاً ما يتعلق منها بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وضمان التعليم الجيد، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتوفير العمل اللائق والنمو الاقتصادي، والحد من أوجه عدم المساواة، وضمان وجود مجتمعات عادلة وجامعة يعمها السلام، وبناء الشراكات وتعزيزها، وأن تحقيق الأهداف والغايات المدرجة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يمثل في الوقت نفسه أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الحياة الصحية والرفاه للجميع، مع التركيز على النتائج الصحية طوال دورة الحياة؛

6- نوّك من جديد أهمية الملكية الوطنية والدور والمسؤولية الرئيسيين للحكومات على جميع المستويات في تحديد طرقها الخاصة بها لتحقيق التغطية الصحية الشاملة، وفقاً للسياقات والأولويات الوطنية، ونشدد على أهمية القيادة السياسية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة بما يتجاوز القطاع الصحي من أجل أتباع نُهج إشراك الحكومة بكاملها والمجتمع ككل، وكذلك نُهج إدماج الصحة في جميع السياسات، والنُهج القائمة على الإنصاف، والنُهج الشاملة لكامل مسار الحياة؛

9- نُسلّم بأن التغطية الصحية الشاملة تعني أن تُتاح للناس كافةً إمكانية الحصول دون تمييز على المجموعات المقررة وطنياً من الخدمات الصحية الأساسية اللازمة، الإرشادية والوقائية والعلاجية والتأهيلية والمُلقّفة، وعلى الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة الفعالة الجيدة النوعية بأسعار معقولة مع ضمان ألا يتسبب الحصول على هذه الخدمات في أي ضائقة مالية للمستفيدين منها، مع التركيز بشكل خاص على الشرائح الفقيرة والضعيفة والمهمشة من السكان؛

حيث تتمحور هذه الوثيقة حول المطالب الرئيسية بشأن التغطية الصحية الشاملة، فإنها تتضمن نصوصاً مقتبسة معدلة من الإعلان السياسي، مع الإشارة إلى أرقام الفقرات ذات الصلة في الإعلان بشأن كل غاية أو إجراء أو التزام.

النص الكامل متاح على شبكة الإنترنت: <https://undocs.org/ar/A/RES/74/2>

# الالتزامات الواردة في الإعلان السياسي

## عدم ترك أحد خلف الركب



السعي لتحقيق الإنصاف في إتاحة الخدمات الصحية الجيدة مع توفير الحماية المالية.

**تقليل العقبات المالية:** 39- السعي لانتهاج سياسات فعالة للتمويل الصحي، للاستجابة للاحتياجات غير الملباة وإزالة الحواجز المالية التي تحول دون إتاحة الخدمات، وتقليل النفقات التي يدفعها الناس من جيوبهم الخاصة التي تؤدي إلى معاناتهم من ضائقات مالية وضمن حماية الجميع من المخاطر المالية طوال فترة الحياة، وخاصةً الفقراء والضعفاء ومن يعيشون ظروفًا هشة؛

**إتاحة الأدوية والمنتجات الصحية:** 49- تشجيع التوزيع العادل للأدوية المأمونة والفعالة والميسورة التكلفة والأساسية والجيدة النوعية وزيادة فرص الحصول عليها، بما في ذلك الأدوية الجنيسة واللقاحات والتكنولوجيات التشخيصية والصحية، لضمان توفير خدمات صحية جيدة النوعية بأسعار معقولة وتقديمها في الوقت المناسب؛

**القوى العاملة الصحية:** 61- تطوير وتحسين وإتاحة التدريب القائم على الأدلة الذي يراعي الثقافات المختلفة والاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، وتوسيع نطاق التعليم والتدريب المجتمعي في مجال الصحة من أجل توفير رعاية جيدة للناس طيلة مسار حياتهم؛

**الأشخاص الضعفاء / المستبعدون:** 70- ضمان عدم ترك أحد خلف الركب مع السعي إلى الوصول أولاً إلى من هم أكثر تأخرًا عن الركب، وإلى تمكين الضعفاء أو من يعيشون ظروفًا هشة وتلبية احتياجاتهم الصحية البدنية والنفسية، بمن في ذلك جميع الأطفال والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وكبار السن والشعوب الأصلية، واللاجئون والمشدون داخلياً والمهاجرون؛

**النظم الصحية القادرة على الصمود:** 72- التشجيع على إقامة نظم صحية قوية وقادرة على الصمود، تشمل الفئات الضعيفة أو التي تعيش ظروفًا هشة، وتكون قادرة على التنفيذ الفعال للوائح الصحية الدولية (2005)؛

### المعلم الرئيسي:

67- تعزيز نظم المعلومات الصحية وجمع بيانات جيدة النوعية وحسنة التوقيت وموثوق بها، لرصد ما يُحرز من تقدم والوقوف على الثغرات في إنجاز جميع البلدان لهدف التنمية المستدامة 3 على نحو يشمل الجميع، ولضمان أن الإحصاءات المستخدمة في رصد التقدم تعكس التقدم الفعلي المُحرز على أرض الواقع، من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة؛

## ضمان الاضطلاع بدور قيادي سياسي فيما يجاوز قطاع الصحة



الالتزام بتحقيق التغطية الصحية الشاملة من أجل تمتع الجميع بأمن عيش صحية وبالرفاهية في جميع مراحل العمر، كعقد اجتماعي.

**إدماج الصحة في جميع السياسات:** 26- تنفيذ سياسات شديدة التأثير لحماية صحة الناس وللمعالجة الشاملة للمحددات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمحددات الأخرى للصحة من خلال العمل في جميع القطاعات باتباع نهج إدماج الصحة في جميع السياسات الشاملة للحكومة بأكملها؛

**إعطاء الأولوية للصحة العمومية:** 27- إعطاء الأولوية للإرشاد الصحي والوقاية من الأمراض، من خلال سياسات الصحة العامة (العمومية) وحسن إدارة النظم الصحية والتثقيف والتواصل في مجال الصحة والتوعية الصحية، وكذلك المدن الآمنة الصحية القادرة على الصمود؛

**القدرات القيادية:** 55- تعزيز قدرة السلطات الحكومية الوطنية على القيام بدور قيادي وتنسيقي استراتيجي، مع التركيز على التدخلات المشتركة بين القطاعات، وكذلك تعزيز قدرة السلطات المحلية؛

**القيادة السياسية الاستراتيجية:** 59- توفير قيادة استراتيجية بشأن التغطية الصحية الشاملة على أعلى مستوى سياسي وتشجيع قدر أكبر من الاتساق في السياسات والإجراءات المنسقة من خلال نهج إشراك الحكومة بأكملها ونهج إدماج الصحة في جميع السياسات، وصياغة استجابة منسقة ومتكاملة ومتعددة القطاعات تشمل المجتمع بأكمله؛

**التغطية الصحية الشاملة في حالات الطوارئ:** 73- تشجيع التُّهَج الأكثر اتساقاً وشمولاً لحماية التغطية الصحية الشاملة في حالات الطوارئ، عن طريق التعاون الدولي وغيره من السبل؛

**الأمين العام للأمم المتحدة والزخم السياسي:** 81- نطلب إلى الأمين العام أن يواصل العمل مع الدول الأعضاء للحفاظ على الزخم السياسي بشأن التغطية الصحية الشاملة وزيادة تعزيزه؛

### المعلم الرئيسي:

79- وضع أهداف وطنية قابلة للقياس وتعزيز البرامج الوطنية للرصد والتقييم، دعماً للاتباع المنتظم لما يُحرز من تقدم في تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030؛

## المحافظة على جودة الرعاية



بناء نظم صحية جيدة يثق بها الناس والمجتمعات.

**التدخلات الجيدة القائمة على الاحتياجات:** 25- تنفيذ تدخلات أكثر فعالية وشديدة التأثير ومضمنة الجودة ومتمحورة حول الناس ومراعية للبعد الجنساني ومنظور الإعاقة وقائمة على الأدلة لتلبية الاحتياجات الصحية للجميع طيلة مسار الحياة؛

**الرعاية الصحية الأولية:** 46- توسيع نطاق تقديم الرعاية الصحية الأولية وإعطاؤها الأولوية باعتبارها حجر الزاوية لنظم صحية مجتمعية مستدامة ومتكاملة تركز على الناس وأساساً لتحقيق التغطية الصحية الشاملة، وتعزيز فعالية نظام التحويلات الطبية بين مستوى الرعاية الأولية وغيره من مستويات الرعاية؛

**النظم الصحية الجيدة المأمونة التي تركز على الناس:** 48- تكثيف الجهود الرامية إلى بناء وتعزيز النظم الصحية الجيدة التي تركز على الناس وتحسين أدائها من خلال تحسين سلامة المرضى، بالاستناد إلى الرعاية الصحية الأولية القوية والسياسات والاستراتيجيات الوطنية المتسقة للخدمات الصحية الجيدة والمأمونة؛

**القوى العاملة الصحية:** 62- تكثيف الجهود لتشجيع توظيف واستبقاء العاملين الصحيين الأكفاء والمهرة والمتحمسين، وتشجيع الحوافز الهادفة إلى ضمان التوزيع العادل للعاملين الصحيين المؤهلين وخاصة في المناطق الريفية والمناطق التي يصعب الوصول إليها والمناطق الناقصة الخدمات وفي المجالات التي يرتفع فيها الطلب على الخدمات؛

**القرارات المستندة إلى الأدلة:** 65- تعزيز القدرة على تقييم التدخلات والتكنولوجيات الصحية، وجمع البيانات وتحليلها، مع احترام خصوصية المريض وتعزيز حماية البيانات، من أجل التوصل إلى قرارات مستندة إلى الأدلة على جميع المستويات، مع الاعتراف بدور الأدوات الصحية الرقمية في تمكين المرضى، ومنحهم إمكانية الوصول إلى معلومات الرعاية الصحية الخاصة بهم، وتعزيز الوعي الصحي، وتقوية مشاركة المريض في صنع القرارات السريرية مع التركيز على التواصل بين المرضى والمهنيين الصحيين؛

**الابتكار والتكنولوجيا:** 66- الاستثمار في الاستخدام الأخلاقي المبتغي الصحة العامة (العمومية) للتكنولوجيات المناسبة القائمة على الأدلة والسهلة الاستعمال، مما فيها التكنولوجيات الرقمية، فضلاً عن الابتكار، وتشجيع ذلك الاستخدام، بهدف زيادة إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الجيدة والخدمات الاجتماعية المتصلة بها والمعلومات ذات الصلة، وتحسين مردودية النظم الصحية والكفاءة في توفير وتقديم الرعاية الجيدة؛

### المعلم الرئيسي:

24- إعادة التأكيد على عزمنا التغطية التدريجية لمليار شخص إضافي بحلول عام ٢٠٢٣، بالخدمات الصحية الأساسية العالية الجودة والأدوية واللقاحات الأساسية والتكنولوجيات التشخيصية والصحية العالية الجودة والمأمونة والفعالة والميسورة التكلفة، بهدف تغطية جميع الأشخاص بحلول عام 2030؛

## التشريع والتنظيم



تهيئة بيئة تنظيمية وقانونية قوية ومواتية تستجيب لاحتياجات الناس.

**الشفافية في الأسعار:** 50- تحسين توافر المنتجات الصحية والقدرة على تحمل تكاليفها وفعاليتها من خلال زيادة الشفافية في الأسعار على امتداد سلسلة القيمة، بوسائل منها تحسين القواعد التنظيمية وإقامة تواصل بناء وشراكة أقوى مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الصناعات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وفقاً للأطر القانونية والسياقات القانونية الوطنية والإقليمية؛

**فعالية المؤسسات:** 56- بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة وجامعة على جميع المستويات للقضاء على الفساد وضمان العدالة الاجتماعية وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة والصحة للجميع؛

**القدرة التنظيمية:** 58- تحسين القدرات التنظيمية ومواصلة تعزيز نظام تشريعي وتنظيمي مسؤول وأخلاقي يشجع على شمول جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مقدمو الخدمات من القطاعين العام والخاص، ويدعم الابتكار، ويحمي من تضارب المصالح والتأثير غير المربر، ويستجيب لاحتياجات المتغيرة في فترة تشهد تغيراً تكنولوجياً سريعاً؛

### المعلم الرئيسي:

57- تعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية وتعزيز اتساق السياسات لتحقيق التغطية الصحية الشاملة، بوسائل منها سن التشريعات وتنفيذ السياسات التي توفر إمكانية أكبر للوصول إلى الخدمات والمنتجات الصحية الأساسية واللقاحات الأساسية، مع تعزيز الوعي أيضاً بمخاطر المنتجات الطبية المتعددة النوعية والمغشوشة، وضمان جودة وسلامة الخدمات والمنتجات وممارسات العاملين الصحيين فضلاً عن الحماية من المخاطر المالية؛

## التحرك معاً



وضع آليات بين أصحاب المصلحة المتعددين لإشراك المجتمع بأكمله من أجل إيجاد عالمٍ أوفر صحة.

**الابتكار في القطاع الخاص:** 53- نقر بالدور الهام الذي يؤديه القطاع الخاص في البحث والتطوير في مجال الأدوية المبتكرة؛

**نهج إشراك المجتمع بأكمله:** 59- صياغة استجابة منسقة ومتكاملة ومتعددة القطاعات تشمل المجتمع بأكمله، مع التسليم بالحاجة إلى مواءمة الدعم المقدم من جميع أصحاب المصلحة من أجل تحقيق الأهداف الصحية الوطنية؛

**الشراكات العالمية:** 77- تنشيط وتعزيز شراكات عالمية قوية مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل دعم جهود الدول الأعضاء على نحو تعاوني، بوسائل منها تقديم الدعم التقني والمساهمة في بناء القدرات وتعزيز الدعوة، مع البناء على ما أنجزته الشبكات العالمية الحالية مثل الشراكة الصحية الدولية من أجل التغطية الصحية الشاملة 2030، وفي هذا الصدد، نلاحظ العرض التقديمي المرتقب لخطة العمل العالمية للحياة الصحية والرفاه للجميع؛

### المعلم الرئيسي:

54- إشراك جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية، حسب الاقتضاء، من خلال إنشاء منصات وشراكات شفافة وتشاركية بين أصحاب مصلحة متعددين، لتوفير إسهامات في وضع السياسات المتعلقة بالصحة وبالبعد الاجتماعي وفي تنفيذها وتقييمها، واستعراض ما يُحرَز من تقدم في تحقيق الأهداف الوطنية في مجال التغطية الصحية الشاملة؛

## ضخ المزيد من الاستثمارات على نحو أفضل



استدامة التمويل العام وتنسيق الاستثمارات في مجال الصحة.

**قيم مستهدفة مناسبة وطنياً للإنفاق:** 40- تكثيف الجهود لضمان تحديد قيم مستهدفة مناسبة وطنياً للإنفاق على الاستثمارات الجيدة في خدمات الصحة العامة (العمومية)، بما يتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، والانتقال نحو التمويل المستدام من خلال تعبئة الموارد العامة المحلية؛

**المالية العامة:** 41- ضمان الإنفاق العام المحلي الكافي على الصحة، وعند الاقتضاء، التوسع في تخصيص موارد جماعية للصحة، وتعزيز كفاءة الإنفاق الصحي وضمان عدالة توزيعه، مع مراعاة دور استثمارات القطاع الخاص، حسب الاقتضاء؛

**التمويل الخارجي:** 45- توفير موارد مالية كافية ومستدامة وقابلة للتنبؤ بها وقائمة على الأدلة، مع تحسين فعاليتها، لدعم الجهود الوطنية المبذولة في تحقيق التغطية الصحية الشاملة، من خلال القنوات المحلية والثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك التعاون الدولي والمساعدة المالية والتقنية، مع النظر في استخدام آليات التمويل التقليدية والمبتكرة، وكذلك الشراكات مع القطاع الخاص والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، مع الاعتراف بأن التمويل الصحي يتطلب تضامناً عالمياً وجهداً جماعياً؛

**الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة والابتكار:** 66- الاستثمار في الاستخدام الأخلاقي المبتغي الصحة العامة (العمومية) للتكنولوجيات المناسبة القائمة على الأدلة والسهلة الاستعمال، بما فيها التكنولوجيات الرقمية، فضلاً عن الابتكار، وتشجيع ذلك الاستخدام، بهدف زيادة إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الجيدة والخدمات الاجتماعية المتصلة بها والمعلومات ذات الصلة، وتحسين مردودية النظم الصحية والكفاءة في توفير وتقديم الرعاية الجيدة؛

### المعلم الرئيسي:

43- تحسين المخصصات الصحية في الميزانية، وتوسيع الحيز المتاح للسياسة المالية بما فيه الكفاية، وإعطاء الأولوية للصحة في الإنفاق العام، مع ضمان استمرارية أوضاع المالية العامة، وزيادة الإنفاق العام بشكل مناسب، حسب الاقتضاء، مع التركيز بشكل خاص على الرعاية الصحية الأولية، حيثما كان ذلك مناسباً، وفقاً للسياقات والأولويات الوطنية، مع مراعاة ما أوصت به منظمة الصحة العالمية من تخصيص نسبة مستهدفة إضافية تبلغ 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أو أكثر؛

## التأهب للطوارئ



التشجيع على إقامة نظم صحية قوية وقادرة على الصمود من أجل تعزيز التأهب للطوارئ الصحية والاستجابة لها.

## المساواة بين الجنسين



التأكيد على المساواة بين الجنسين، وتصحيح ديناميات القوة بين الجنسين، وضمان حقوق النساء والفتيات باعتبارها مبادئ أساسية للتغطية الصحية الشاملة.

**نظم صحية قادرة على الصمود:** 72. التشجيع على إقامة نظم صحية قوية وقادرة على الصمود، تشمل الفئات الضعيفة أو التي تعيش في أوضاع هشّة، وتكون قادرة على التنفيذ الفعال للوائح الصحية الدولية (2005)، وتكفل التأهب للجوائح والوقاية من أي فاشيات واكتشافها والتصدي لها؛

**التغطية الصحية الشاملة في حالات الطوارئ:** 73. تشجيع النهج الأكثر اتساقاً وشمولاً لحماية التغطية الصحية الشاملة في حالات الطوارئ، بوسائل تشمل التعاون الدولي، وضمان استمرارية وتوفير الخدمات الصحية الأساسية ووظائف الصحة العامة، تمثيلاً مع المبادئ الإنسانية؛

**التأهب والاستجابة:** 74. تعزيز نظم التأهب الصحي للطوارئ والاستجابة لها، وتوطيد القدرات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، تحقيقاً لأغراض منها تخفيف آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية على الصحة؛

**تمكين المرأة في القوى العاملة الصحية:** 63- توفير فرص وبيئة عمل أفضل للنساء لضمان قيامهن بدورهن وتوليهم مهام قيادية في القطاع الصحي، وذلك بهدف زيادة تمثيل النساء كافة في القوى العاملة وانخراطهن ومشاركتهن وتمكينهن فيها بصورة مجدية، ومعالجة أوجه عدم المساواة والقضاء على أهماط التحيز ضد المرأة، بما في ذلك عدم المساواة في الأجر، مع ملاحظة أن النساء، اللاتي يشكلن حالياً 70 في المائة من القوى العاملة الصحية والاجتماعية، ما زلن يواجهن في كثير من الأحيان عقبات كبيرة في تولى أدوار القيادة وصنع القرار؛

**الصحة الجنسية والإنجابية:** 68- ضمان حصول الجميع بحلول عام 2030 على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما فيها خدمات تنظيم الأسرة، وعلى المعلومات والتثقيف في هذا المجال، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية، وضمان إمكانية تمتع الجميع بالحقوق في الصحة الجنسية والإنجابية وبالحدود الإنجابية؛

**المنظور الجنساني في جميع السياسات:** 69- تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق المنظومة عند تصميم السياسات الصحية وتنفيذها ورصدها، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لجميع النساء والفتيات، بُغية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في السياسات الصحية وفي تنفيذ النظم الصحية؛

## إجراءات المتابعة

‘متابعة لهذا الإعلان السياسي، فإننا‘

82- نطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع منظمة الصحة العالمية والوكالات الأخرى المعنية، تقريراً مرحلياً خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، وتقريباً خلال دورتها السابعة والسبعين يتضمن توصيات بشأن تنفيذ هذا الإعلان في سبيل تحقيق التغطية الصحية الشاملة، ليسترشد به الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في عام 2023؛

83- نقرر عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة في عام 2023 في نيويورك، بهدف إجراء استعراض شامل لتنفيذ هذا الإعلان لتحديد الثغرات والحلول من أجل تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030، على أن يتم تحديد نطاق وطرائق هذا الاستعراض في موعد لا يتجاوز الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، مع مراعاة نتائج العمليات القائمة الأخرى ذات الصلة بالصحة وتنشيط أعمال الجمعية العامة.

لمعرفة المزيد عن الاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة: [uhc2030.org/un-hlm-2019](http://uhc2030.org/un-hlm-2019)

أعدت هذه الوثيقة في الأصل بمناسبة يوم التغطية الصحية الشاملة 2019، وتم تحديثها في تموز/ يوليو 2020.

# uhc2030